رئيس الجمهورية خلال لقائه مشايخ وأعيان محافظة صعدة:

لأبناء صعدة مواقف وطنية مشرفة في الدفاع عن الثورة والجمهورية والوحدة

صنعاء / سبأ :

أشاد فخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية بالمواقف البطولية لأبناء صعدة والبطولات والمآثر التي يسجلها أبناء القوات المسلحة والأمن ضد عناصر الفتنة والتمرد.

وقال :« إنها مواقف وطنية مشرفة سواء في الدفاع عن الثورة والجمهورية أو في الانتصار للوحدة والشرعية الدستورية، وترسيخ قواعد الأمن والاستقرار في الوطن».

سجل أبناء المحافظة مواقف مسؤولة ضد عناصر الفتنة والتمرد

الدولة حريصة على حقن الدم اليمني وعلى البناء والتنمية

المشايخ والشخصيات الاجتماعية في صعدة سيضطلعون بمسؤولياتهم الوطنية إزاء الأمن والسكينة العامة والتنمية والاستقرار في محافظتهم

وأضاف:» خلال لقائه اليوم مشايخ واعيان محافظة صعدة « لقد سجل أبناء محافظة صعدة ومشائخها ولا يزالون مواقف باهرة ومسؤولة ضد عناصر الفتنة والتمرد، وكانوا دوماً إلى جانب الدولة والرديف القوي لإخوانهم في القوات المسلحة والأمن من أجل الحفاظ على الأمن والسكينة العامة وبسط سلطة النظام والقانون».

وأكد فخامة الرئيس أن الدولة ظلت حريصة دوماً على حقن الدم اليمني على أن تكرس كل الجهود في مجالات البناء والتنمية ولكن تلك العناصر رفضت الاستجابة لصوت العقل ولكل المساعي الخيرة لإنهاء الفتنة التي أشعلتها في بعض مديريات محافظة صعدة.

وحيا فخامة الرئيس البطولات والمآثر التي يسجلها أبناء القوات المسلحة والأمن بالتعاون مع الأخوة المواطنين الشرفاء في سبيل أداء الواجب ومواجهة عناصر التمرد وإلحاق الهزيمة بها وفرض احترام النظام والقانون.

وعبر عن ثقته بان الأخوة المشائخ والشخصيات الاجتماعية في محافظة صعدة سوف يضطلعون دوما بمسئولياتهم الوطنية إزاء كل ما يهم الأمن والسكينة العامة وخدمة التنمية والاستقرار في محافظتهم. متمنيا للجميع التوفيق والنجاح لما فيه خدمة الوطن.

وبدورهم عبر مشايخ واعيان محافظة صعدة عن إدانتهم للأعمال الإرهابية التي تقوم بها العناصر المتمردة التابعة للحوثي في مناطق بعض المديريات بالمحافظة وما تسببت فيه من ضرر للمواطنين وممتلكاتهم وإعاقة جهود التنمية في المحافظة.

وأعلنوا تأييدهم ومساندتهم لكافة الإجراءات التي اتخذتها الدولة من اجل إنهاء التمرد وتحقيق الأمن والاستقرار، وبسط سلطة النظام والقانون، طبقا لما فوضها إياه مجلس النواب.

وأكدوا أنهم سيكونون السند والرديف للقوات المسلحة والأمن في أدائها لواجباتها من اجل الحفاظ على الأمن والاستقرار والسكينة العامة بالمحافظة. مشيرين إلى ان صعدة هي محافظة السلام وان أبناءها الذين كانوا دوما في طليعة الصفوف المدافعة عن الثورة والجمهورية والوحدة سيظلون الأوفياء لتلك المبادئ العظيمة التي ضحى من اجلها شعبنا وفي طليعة الصفوف المدافعة عن الأمن و الاستقرار والتنمية.

وعبروا عن تقديرهم لما أكده فخامة الرئيس من حرص على حقن الدماء اليمنية وتحقيق السلام في المحافظة، من خلال تشكيل العديد من لجان الوساطة سواء من العلماء والمشايخ أو مجلسي النواب والشورى أو من الأحزاب والتنظيمات السياسية بالإضافة إلى الجهود المبذولة من دولة قطر الشقيقة. مشيرين بان تلك الجهود قوبلت بالتعنت والرفض من قبل العناصر المتمردة التي عاثت في الأرض خرابا وفساداً.

وأكد مشايخ واعيان محافظة صعدة أن لا سبيل أمام ذلك التعنت سوى الحسم واتخاذ الإجراءات الرادعة التي تكفل إعادة تلك العناصر المتمردة إلى جادة الصواب، وفرض احترام الدستور والنظام والقانون وبما يكفل مواصلة جهود البناء والتنمية بالمحافظة وإشاعة الأمن والسكينة العامة فيها.

وأشادوا بما تقدمه القوات المسلحة والأمن من تضحيات وما تحرزه من نجاحات في مواجهة تلك العناصر المتمردة الواهمة بإعادة عجلة التاريخ في الوطن للوراء. معتبرين تلك العناصر عدواً للحرية والديمقراطية والتنمية والتقدم في الوطن.

مشايخ وأعيان صعدة :

نؤيد ونساند إجراءات الحكومة لإنهاء التمرد وتحقيق الأمن والاستقرار

سنكون السند الرديف للقوات المسلحة والأمن في أداء الواجب للحفاظ على السكينة العامة بالمحافظة

كل ما يتعلق بالأسلحة أولويات

فيصل الصوفي

قد يرى مجلس الوزراء أن الخطة المقترحة من قبل وزارة الداخلية بشأن إغلاق محلات بيع الأسلحة وجمع الأسلحة، مكلفة من الناحية المالية.. وهذا تقدير صحيح، لكن ينبغي أن لا تكون الكلفة المالية لتنفيذ الخطة سبباً في اجتزاء الخطة بدعوى تقديم الأولويات.. فكل ما يتعلق بإغلاق المحلات وجمع وشراء الأسلحة يعتبر من الأولويات، وأي مال ينفق في هذا المشروع مهما كان كبيراً أو كثيراً هو ضرب من الاستثمار المجدي مادياً وبشرياً وستكون له عائدات مهمة لصالح التنمية والاستقرار الأمني والاجتماعي، وإضعاف مصادر التهديد التي نتعرض لها والتي تكون الأسلحة هي أدواتها الجبارة.

في الماضي كما في الحاضر كانت ظاهرة انتشار الأسلحة وحرية حملها والتجول بها مشكلة حقيقية في مجتمعنا، ولم تتعامل أي هيئة من هيئات الدولة مع هذه المشكلة بجدية في يوم من الأيام، وفي السنوات الأخيرة تضاعفت المشكلة وتضاعفت تكاليفها على الحكومة وعلى المجتمع والأفراد، وظهرت محاولات تشبه الرغبة في التخلص من المشكلة ولكن عبر قانون ضعيف ومنقوص وعبر حملات أمنية آنية تأتي كرد فعل لحادث مروع، وسرعان ما تخمد، وتعود حليمة إلى عادتها القديمة.. لكن لم يفت الوقت بعد.

الآن لدينا قانون جيد وقرارات جيدة وخطة طموحة.. ويتعين على الحكومة أن تعمل ذلك بفعالية وأن تبحث عن مصادر تمويل تؤمن تنفيذ مشروع الخلاص من هذه المشكلة الأزلية التي استطالت يميناً وشمالاً ومست أمننا الشخصي والأمن الاجتماعي وتسببت في حروب قبلية وتمرد على الدولة وزيادة معدلات الجريمة ومكنت الإرهابيين من الإضرار بالأمة.. كل ما يتعلق بهذه المشكلة هي أولويات.. لا تجزئة ولا تفاريق ولا مؤجل في هذه القضية.

خلال الاجتماع الأسبوعي لمجلس الوزراء:

إقرار مراجعة الدراسة المتعلقة بتخصيص مقاعد للنساء في المجالس المنتخبة بنظام(الكوتا)

صنعاء/سبأ:

ناقش مجلس الوزراء في اجتماعه الاسبوعي امس برئاسة الدكتور علي محمد مجور، رئيس المجلس مشروع الخطة المقدمة من قبل وزارة الداخلية بشأن إغلاق محلات بيع الاسلحة وجمعها والمتضمنة جملة من الاجراءات المعززة لجهود الوزارة في هذا المجال لما فيه الحد من انتشار الاسلحة ودرء مخاطرها على الامن والسلم الاجتماعي . واقر المجلس احالة مشروع الخطة الى لجنة برئاسة رئيس الوزراء لدراستها وتحديد أولوياتها وتقديم تقرير بالنتائج الى المجلس للمناقشة واعتماد ما يلزم ، مشيدا بالجهود التي تبذلها وزارة الداخلية وأجهزتها الامنية لمنع انتشار الاسلحة بما في ذلك إغلاق محلات بيع الاسلحة النارية على مستوى الجمهورية لما تمثله من خطوة هامة على طريق القضاء على تجارة الاسلحة ومنع انتشارها في البلاد ، مؤكدا دعمه لتلك الجهود التي تخدم الامن والاستقرار والسلامة العامة لأفراد المجتمع .

وناقش المجلس التقرير الخاص بنتائج مراجعة الدراسة الخاصة بنظام تخصيص مقاعد للنساء بالمجالس المنتخبة/ الكوتا/ والمقدم من وزيرة الشئون الاجتماعية والعمل، واقر إحالته الى لجنة وزارية للمراجعة.

واكد المجلس بهذا الخصوص دعمه للمرأة وضرورة العمل على توسيع حجم المشاركة السياسية لها من خلالها تواجدها في المجالس المنتخبة بما لا يقل عن 15 بالمائة ، داعيا جميع الاحزاب السياسية الى مساندة الجهود الحكومية بتعزيز الحضور الفاعل للمرأة وزيادة حجم تمثيلها في تلك المجالس وبما ينسجم والدور الحالي للمرأة اليمنية في واقع الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وشكل المجلس لجنة وزارية لمراجعة اتفاقية القرض الخاصة بمشروع منظومة المراقبة والتحكم (اسكادا) لمركز التحكم الوطني ومراكز التحكم المحلية للطاقة الكهربائية، من النواحي الفنية والإجرائية ، والموقعة بالأحرف الاولى بين حكومة الجمهورية اليمنية والوكالة الفرنسية للتنمية بمبلغ 26 مليون يورو.

ويهدف المشروع الى دعم نظام الانتاج والبنية ومهام توزيع الكهرباء والتقليل من كمية وتخفيض عدد فترات الإطفاء والتقليل من كمية الطاقة المنقطعة عن طريق التحكم وتحسين جودة الخدمة في اطار تطوير التحكم بالشبكة الكهربائية بما في ذلك تحسين الكفاءة الفنية والنوعية لخدمات التغذية الكهربائية ودعم جهود الحكومة لإصلاح هذا القطاع وتعزيز الادارة الرشيدة وتحسين الكفاءة التنظيمية للمؤسسة العامة للكهرباء وكذلك تخفيض الفاقد على خطوط النقل والتأهيل للتوصيل مع دول الجوار والتشغيل مع محطات التوليد بنظام المنتج المستقل للطاقة الكهربائية.

ووافق المجلس على اتفاقية التمويل الإضافي الخاص بمشروع الحفاظ على المياه الجوفية والتربة والموقعة بالأحرف الأولى بين حكومة الجمهورية اليمنية وهيئة التنمية الدولية بمبلغ 9 ملايين و 200 ألف وحدة من حقوق السحب الخاصة أي ما يعادل 15 مليون دولار ، ووجه بإحالتها الى مجلس النواب للمناقشة واستكمال الإجراءات الدستورية اللازمة .

ويهدف المشروع الى تحديث وتحسين انظمة الري من المياه الجوفية من خلال استخدام شبكات الري الحديثة، اضافة الى تحسين الري بالسيول وحصاد المياه والحفاظ على التربة عبر تحسين رفع كفاءة نقل وتحويل مياه الري بالسيول وحماية ضفاف الأودية . كما يهدف المشروع الى تحسين واعادة تأهيل منشآت الري بالسيول المتصلة بأسس احتساب اجور الترددات بصورة واضحة وشفافة بما يكفل ضمان التوازن بين الجوانب التجارية والخدماتية والمصلحة العامة مع الأخذ بعين الاعتبار أن تغطي عائدات الترددات التكاليف المختلفة والإجمالية لإدارة الطيف الترددي.

وأقر المجلس الغاء قراره رقم 77 لسنة 2002م بشأن لائحة تنظيم وأجور استخدام الترددات والأجهزة والمحطات الراديوية.

واستمع المجلس إلى تقرير من الاخوين وزيري المياه والبيئة والسياحة بشأن قرار لجنة التراث العالمي بضم جزيرة صغيرة الحجم وحصاد المياه والحفاظ على التربة في المرتفعات مع العمل في نفس الوقت على بناء القدرات المؤسسية بهذا المجال .

ووافق المجلس على مشروع لائحة تنظيم وأجور استخدام الترددات والأجهزة والمحطات الراديوية المقدمة من وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات ، حيث تنظم اللائحة الجوانب

تشكيل لجنة لمراجعة اتفاقية القرض لمشروع المراقبة والتحكم بتوزيع الطاقة الكهربائية(اسكادا)

الموافقة على اتفاقية التمويل الإضافي الخاص بمشروع الحفاظ على المياه الجوفية والتربة

الترحيب بقرار ضم جزيرة وأرخبيل سقطرى إلى قائمة التراث الإنساني الطبيعي العالمي

وأرخبيل سقطرى إلى قائمة التراث الإنساني الطبيعي العالمي ، مشيرا الى الأهمية الكبيرة لهذا القرار الذي جاء تتويجاً لـ7 سنوات من العمل والتواصل بين الحكومة والجهات الدولية المعنية ، مؤكدا أن ضم الجزيرة إلى قائمة التراث الإنساني سيعزز من الجهود المبذولة لحماية وصون طبيعة الجزيرة وتنميتها بصورة مستدامة كالتزام وطني ودولي .

كما أكد المجلس على القيمة المعنوية والتنموية لهذا القرار الذي يعتبر وساماً رفيعاً يمنح للجمهورية اليمنية تقديراً لجهودها في صون الطبيعة ، معرباً عن الشكر والامتنان للجنة التراث الإنساني العالمي على هذا القرار الذي سيعزز من جهود تنمية الأرخبيل بما يضمن حماية الطبيعة ورفع مستوى المعيشة الاقتصادية والاجتماعية لسكانه.

واطلع المجلس على تقرير الاخ وزير التربية والتعليم عن سير امتحانات الشهادات العامة الاساسية والثانوية للعام الدراسي 2007م 2008م حتى يوم امس الأول الاثنين ، حيث اوضح التقرير ان الامتحانات سارت بصورة عامة بشكل جيد وفي أجواء طبيعية وهادئة رغم الإشكالات التى حدثت وما تخللها من مظاهر سلبية في عدد من المراكز الامتحانية ببعض المحافظات ، مشيرا الى انه تم التعامل مع الأحداث والقضايا الناشئة عن الامتحان من خلال اللجان الامتحانية بالميدان وفق الضوابط والتعليمات التى تحددها اللوائح والانظمة او احالتها الى الجهات المختصة لاستكمال الاجراءات القانونية بشأنها.

وثمن المجلس الجهود المبذولة لإدارة العملية الامتحانية على مستوى الجمهورية ، مؤكدا على ضرورة المزيد من الاهتمام بتدريب العاملين في الامتحانات العامة حول مختلف الجوانب التكميلية المتعلقة بالامتحانات قبل انعقادها لما فيه تعزيز ادارة الامتحانات، ووجه المجلس برصد الميزانية الخاصة بإدارة هذه العملية في اطار موازنة السلطة المحلية .

وأطلع المجلس على التقرير الأسبوعي للأخ وزير شئون مجلس النواب والشورى بشأن الإجراءات الدستورية والقانونية المتعلقة بأعمال الحكومة لدى مجلس النواب دورة الانعقاد السنوي السادسة الدورة الأولى الفترة الرابعة الجلسات من 24 وحتى 27 .

وتضمن التقرير مشاريع القوانين والاتفاقيات وتقارير اللجان الدائمة لمجلس النواب والردود والإيضاحات على الأسئلة الموجهة للحكومة اضافة الى مناقشة مجلس الشورى لمشروع التعديلات الدستورية .

واشار التقرير الى الاجتماع الذي سيعقده مجلس النواب الاسبوع القادم والذي ستقدم خلاله الحكومة تقريرها السنوي العام بشأن الاوضاع في بلادنا وتطورات الجوانب المختلفة .

وفيما يتعلق بفعاليات الأخوة الوزراء على المستوى الخارجي إطلع المجلس على تقرير وزير الشئون القانونية عن مشاركته في الاجتماع الوزاري السنوي للدورة 47 للدول الاعضاء بالمنظمة القانونية والاستشارية لدول آسيا وإفريقيا والذي عقد في العاصمة الهندية نيودلهي خلال الفترة 30 يونيو وحتى 4 يوليو 2008م ، وعلى تقرير وزير السياحة حول مشاركته في اجتماع الدورة السياحية للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة الذي عقد بالعاصمة السورية دمشق في الفترة من 29 يونيو المنصرم وحتى 2 يوليو الجاري .